باب الاخبار والآراء

تعيين سعد باشا زغلول ناظرا للمعارف

رأى اللورد كرومر أن يعين هذا النابغة ناظراً للمعارف العمومية فصدر الامر العالي بذلك فاتفقت الجرائد الوطنية والاجنبية في البلاد على استحسان هذا التعيين ووصف الناظر الجديد بالعرفان واستقلال الفكر وقوة الارادة والاستقامة وهي صفات الكمال في الرجال وكان ينبغي ان يتفقوا على شكر اللورد كرومر ولكن الذين جعلوا من مذهبهم ذم المحتلين على كل عمل وإن كان نافعاً في نفسه وفي عرفهم قد ذموا نية اللورد في هذا التعيين وماذموا الا النية التي اخترعوها له وانتقل بعضهم بسبب الثناء على الناظر الجديد الى القدح بسائر النظار تصريحاً أو تلويحاً وما كان ذلك من الذوق في شيء وقال أشدهم إسرافاً انه لا خير في هذا التعيين الا اذا جعل الناظر الجديد آمراً والمستشار الانكليزي مأموراً ولفظ المستشار يمنع ان يكون مسماه عبداً مأموراً وان لم يكن من دولة محتلة بقوتها في بلاد أسلمها ضعفها وجهلها. فدع كلام المسرفين، واشكر هذا العمل لادارة المحتلين؛ فالشكر مدعاة المزيد من الاحسان؛ عند كل إنسان وعاقل وكتب ما يؤيده حتى في جريدة التيمس إن في تعيين سعد باشا ناظراً للمعارف قصداً الى ترقية حزب المرحوم الشيخ محمد عبده الذي شهد له اللورد في تقريره بالاعتدال وقالت إحدى الجرائد الاوربية اذا كانت الأرواح تشعر بما يكون في الدنيا فان روح الشيخ محمد عبده مسرورة الآن بتعيين فلان ناظراً للمعارف، وقد صدق صاحب القول وسعد باشا جدير بخدمة المعارف واسعاد أهل الاعتدال والاستقامة من مريدي أستاذه وأستاذهم الامام جعلها الله خير خلف له في عمله للبلاد وخدمته، واستقلاله وحكمته؛

الجامع الازهر ـ مشيخته وإدارته

ذكرنا في الجزء الماضي ما كان بلغنا من استقالة شيخ الازهر وعزم الأمير على تعيين الشيخ محمد شاكر وكيلا للأزهر تمهيداً لجعله أصيلا وقد تحقق ذلك ولكن استقالة شيخ الأزهر حفظت وحمل على طلب إجازة ثلاثة أشهر وعين الشيخ محمد شاكر وكيلا لمشيخة الازهر فعظم ذلك على أهل الازهر واستنكره كبراء الشيوخ واستكبروا أن يكونوا مرؤسين له على عدا ثنه في السن والعلم وانتهى الامر الى الحكومة أو الى أولي الامر فخاطبوا الامير في ذلك وتقرر ان الشيخ شاكر لا يكون شيخا للازهر ولا وكيلا وقد سمي الآن نائبا وقد زاد الشغب والاضطراب في الازهر في أيام نيابته على امداد الامير اياه بنفوذه ويتوقع ان ينتهي هذا التلاعب في الازهر بجعله تحت مراقبة نظارة المعارف اذ لا قرار الا مع السلطة الثابتة المنتظمة. ولعلنا نتكلم عن اصلاحه في جزء آخر